وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل - كليه الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفيه

التدقيق الداخلي في ضل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة القيمة السوقية لشركاته

بحث مقدم إلى

كليه الادارة والاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

اعداد الطالبات

خديجة عباس فاضل عبيد

زهراء محمد غالي كاظم

بإشراف

م. م علي حسن هادي المسافري

1444 ه

2022-2023 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي
الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا
يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة الآية (١١)

الاهداء

الى من بلغ الرسالة وأدي الامانة ونصح الامة.... الى نبي الرحمة
ونور العالمين..... نبيا

محمد (صلى الله عليه واله وسلّم)

الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار....
الى من احمل اسمة بكل افتخار الى من ستبقى كلماته نجوما اهتدي بها
اليوم وفي الغد والة الابد الى القلب الكبير "
"والدي العزيز رحمة الله"

الى من ترقّقت عيناها شوقا في رؤية حلمي يغدو وحقيقة وتضرعت
كفوفها للمولى راجية تألقي الى نهر الحب الذي لا ينضب
رمز العطاء والحنان "
"والدتي العزيزة"

الشكر والتقدير

الحمد الله والشكر لله الذي وفقنا في انجاز هذا العمل وصلى الله محمد المصطفى وآله النجباء الاتقياء.

وبعد يصدق الوفاء والاخلاص اتقدم بالشكر والتقدير الى مشرفي الاستاذ علي حسن هادي على الجهود العظيمة والنصائح والتوجيهات التي

جعلت هذا العمل ذات قيمة بفضل مساعدته وارشاداته.

واتقدم بالشكر والامتنان لأساتذتي الافاضل الذي تشرفت بتدريسهم لي خلال المراحل الدراسية، كما اتقدم بالشكر وتقديري اساتذة قسم العلوم

المالية والمصرفية الذين لم يبخلو علي في يوم من الايام من علمهم وارشاداتهم القيمة التي لولاهم لما استطعت ان انجز هذا البحث بالصورة التي

هي بين ايديكم الكريمة ووفقكم الله لعمل الخير ولخدمة طلاب العلم والمعرفة

ملخص البحث:

ان زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات والحاجة لتطبيقها سواء في القطاع العام او الخاص زادت من اهميتها وضرورة تنفيذها وذلك تفاديا للانهيارات والازمات المالية ولتحسين ادائها والحد من الممارسات الغير شرعية وعلية فان هذة الدراسة تهدف الى التعرف بمفهوم حوكمة الشركات والتدقيق الداخلي ومختلف الادبيات والجوانب النظرية لهما مع ابراز الدور الفعال الذي يؤديه التدقيق الداخلي كألية داخلية تعزز تطبيق الحوكمة في الشركات وعلاقاته بكل من مجلس الإدارة. وادارة المخاطر ومشاركته الفعالة في تقييم نظام الرقابة الداخلية لذلك ظهرت الحاجة الملحة لحوكمة الشركات من الفصل بين الملكية و الادارة في الشركات المساهمة ، أذ أن أغلب حملة الاسهم الذين يستثمرون أموالهم في هذه الشركات ليس لديهم الخبرة و الوقت اللازمان لتشغيل مثل هذه الشركات و ضمان أنجاحها ، و نتيجة لذلك يقوم حملة الاسهم بانتخاب مجالس ادارة تقوم بدورها بتعيين مديرين تنفيذين أصحاب خبرة و كفاءة في أدارة هذه الشركات ، و غالباً ما لا يكون لديهم عدد كبير من الاسهم في هذه الشركات و من ثم فإنهم لن يتحملوا عبء الخسارة فيما إذا تحققت أو فشلت الوحدة ممثلة بأدارتها في أدائها. لذلك يتضح من اهمية حوكمة الشركات وضرورة نقلها حيز التطبيق فان التدقيق الداخلي يعد أحد ركائز هذا التطبيق اذ ينبغي ان يرتقي دور التدقيق الداخلي في الشركات الى توجه العمليات نحو النجاح من خلال فحص وتقويم النشاطات المالية والادارية والتشغيلية وتوفير المعلومات. اما الجانب التطبيقي سيتم تطبيق البحث في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال استمارة استبيان وتحليل نتائجها بموجب أساليب إحصائية وسيتم أرفاق استمارة الاستبيان و النتائج الاحصائية في نهاية البحث.

قائمة المحتويات

الآية.	ب
الاهداء.	ت
الشكر والتقدير.	ث
الملخص.	ج
قائمة المحتويات.	ح
المبحث الاول: منهجية البحث	
1. المقدمة.	2-1
2. مشكلة البحث.	1
3. هدف البحث.	1
4. فرضية البحث.	1
5. اهمية البحث.	2
6. حدود البحث.	٢
7. مجتمع عينة الدراسة.	٢
الجانب النظري:	8-3
المبحث الثاني: المطلب الاول:	
1-1:التدقيق الداخلي.	3
1-2:اهمية التدقيق الداخلي.	4
1-3: تطوير معايير التدقيق الداخلي.	4
1-4: القيمة السوقية.	5
1-5:مفهوم القيمة السوقية.	5
المبحث الثاني: المطلب الثاني:	6
2-1: ما المقصود بحوكمة الشركات.	6
2-2: اهمية وفوائد حوكمة الشركات.	
الجانب العملي:	
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات.	17-11
1-اختبار الفرضية الصفرية الاولى.	13-11
2-اختبار الفرضية الصفرية الثانية.	15-13
3-اختبار الفرضية الصفرية الثالثة.	17-15
المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.	20-18
1-الاستنتاجات.	19-18

2-التوصيات.	20-19
المصادر.	21
الملاحق.	29-22
1-التحليل الاحصائي.	23-22
2-استمارة الاستبيان.	29-23
الشكل (١) دور لجنة التدقيق في التدقيق الداخلي.	7

المبحث الأول

منهجية البحث

1-المقدمة

لقد ساهمت الازمات والانهيارات والفضائح التي حدثت في الشركات أمريكية عملاقه مثل شركه الأوزون للطاقة. والي تبعتها الانهيار شركة ادثر اندرسون التي تمثل أكبر شركه تدقيق في العالم وذلك لثبوت تورطها بانهيار بشركه الزون أنفة الذاكر وغير ذلك في العوامل التي ساهمت كلها بدفع مفهوم جديد إلى الظهور هو مفهوم حوكمة الشركات التي جاءت لتمثل الحل المناسب لمعالجة الاسباب الانهيار وازمه الثقة التي تربت عليه والتي طال تأثيرها اغلب التعاملات في الاسواق العالمية والتي كان من اهم مسبباتها الرئيسية هو التحليل وضعف مستوى التدقيق الداخلي مما ادى إلى فقدان الثقة في ادارات ومجالس ادارات الشركات والانظمة الرقابية والمحاسبية وانطلاقا من اهمية الحوكمة الشركات وضرورة نقلها حيز التطبيق فان التدقيق الداخلي يعد احد الركائز هذا التطبيق اذ ينبغي ان يرتقي دور التدقيق الداخلي في الشركات التي توجيه العمليات نحو النجاح من خلال فحص وتقويم النشاطات المالية والادارية والتشغيلية وتوفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ هذه استراتيجيتها بشكل صحيح وكذلك تفعيل دور التدقيق الداخلي في الاطلاع على هذه الاستراتيجية ومنحة امكانيه تنفيذها ومدى تحقيق الاهداف المرجوة منها وكذلك تحديد المخاطر التي تواجه الشركة ومتابعه كيفيه علاجها.

2-مشكلة البحث

ان انفصال الملكية عن الإدارة والسعي الدائم من قبل الإدارة لتحقيق مصالحها الشخصية من خلال دورها الرئيسي وتوجيه استراتيجية الشركة وكذلك اللجوء لاستعمال الطرق محاسبيه مبتكره والاستفادة من المرونة في تطبيقها تشكل عوامل رئيسيه في التأثير في قيمه الشركة وموافقتها التنافسية في الاسواق المالية كما ان عدم فهم وتطبيق حوكمة الشركات بشكل سليم والذي يعد ضعف التدقيق الداخلي اهم سماته مما يؤدي الى انعدام وفود اجراءات يمكن الجود اليها من تصرفات الإدارة التي تؤدّي الى خلق تأثر سلبي في قيمه الشركة مما يؤدي بشكل مباشر على تروه مالكين (المتمثلين بحمله الاسهم) والاخرين من أصحاب المصلحة.

3- هدف البحث

١-بيان مدى تطور التدقيق الداخلي نتيجة لظهور حوكمة الشركات.

2- بيان دور ذلك التطور في خلق قيمه اضافيه للشركة.

٣- دراسة دور تطور التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة عدى البحث لتدعيم تطبيق حوكمة الشركات.

4-فرضية البحث

ان استقلاليه وكفاءه التدقيق الداخلي تؤدي إلى تدعيم التطبيق السليم لحوكمة الشركات الامر الذي يؤدي إلى زياره قيمة الشركات تدعيم موقفها التنافسي في الاسواق الأوراق المالية.

٥- اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من اهمية التي تحظى بها الحوكمة الشركات في الوقت الحاضر واهميه التدقيق الداخلي كونه احد الأسس المرتكز عليها الحوكمة الشركات من منطلق الفصل بين الإدارة والملكية اذ يساعد التدقيق الداخلي في فحص وتقويم النشاطات التشغيلية ونظم الرقابة الداخلية وتحقيق من صحة توجيهات الاستراتيجية للإدارة توجيهها نحو تحقيق المصالح المستثمرين عن طريق كفاءة استعمال الموارد وتعظيم قيمه الشركة وتقرير سمعتها في الاسواق التنافسية من خلال بناء الثقة في اوساط المتعاملين بما يمكنها من جذب مصادر التمويل سواء كانت محلية وعالميه

٦- حدود البحث

الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية.

٧-مجتمع عينة الدراسة

يتم اللجوء إلى استمارة استبيان وتوزيعها على العاملين المختصين بالإدارة والمحاسبة و التدقيق في عينه من الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية ومن ثم تحليل الاجابات استخدام التوزيعات التكرارية واحتساب الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ثم بعد ذلك اللجوء إلى التحليل العاملين كأفضل وسيله إحصائية لاختيار البحث.

الجانب النظري

المبحث الثاني

المطلب الاول

1-1: التدقيق الداخلي (Interal Audit)

يعد الفضائح والانهيارات المالية للوحدات الاقتصادية العالمية اصبح التدقيق الداخلي من الضروريات التي تشغل الهيئات العلمية في الوقت الحالي، اذا اوصت التقارير العلمية في جميع دول العالم على ضرورة الاهتمام بالدور الذي يلعبة التدقيق الداخلي في الشركات، وترتب على ذلك شروط القيد في العديد من البورصات العالمية ضرورة انشاء قسم خاص بالتدقيق الداخلي في الشركات الي تزيد قيد اسمها من تلك البورصات

(سلمان: 2006:186)

ففي أواخر عام (2003) أقرت لجنه تبادل الاوراق المالية (SEC) لائحة بضوابط حوكمة الشركات تضمنت طلبا بإجراء تدقيقا داخلية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة نيويورك (NYSE) وذلك لتحسين مستوى تطبيق حوكمة الشركات في تلك الشركات وقد ظهر الترقيق الداخلي منذ حوالي ثلاث عقور وبالتالي يعد حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي وقد لاقى قبولا كبيرا في الدول المتقدمة وقد اقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الامر على التدقيق المحاسب للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الاخطار ان وجدت. ولكن مع تطور المشروعات اصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عملة بحث يستخدم كاداه لفحص وتقديم مرى فاعلية الاساليب الرقابية وامداد و الادارة بالمعلومات وبهذا اصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل المعلومات او اتصال بين المستويات الادارية العليا وبموجب هذا التطور اصبع برنامج التدقيق يتضمن التطور للتدقيق الداخلي من خلال تعريفة خلال مده زمنية متعاقبه اذ ات التدقيق الداخلي بموجب التعريف الجديد لمعهد المدققيين الداخليين ينظراة على انه نشاط مستقل وتحسين عمليات ومساعداتها على انجاز اهدافها بواسطه تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقويم وتحسين فاعليها اداة المخاطر والرقابة وحوكمة الشركات.

(سلمان: 186:2006)

اذ ان وظيفة التدقيق الداخلي وفقا للمفهوم القديم كانت تشمل

* الفحص

*التقويم

اذ أن وظيفته التدقيق الداخلي اصبحت بتطورها تخدم اطراقا يمارسون دورا هاما في حوكمة الشركات وكذلك تضيف قيمة لهم عن طريق التأكيد

من رسم اهداف استراتيجية للوحدات الاقتصادية بطريقه تحقيق مصالح جميع الاطراف وبأساليب نزيهة ومن هذا المنظور يمكن القول ان التدقيق الداخلي يخدم مجموعتين هما

١- المسؤولون عن حوكمة الشركات من خلال فحص اساليب عملهم والتأكد من نزاهتهم.

٢- الخاضعون لحوكمة الشركات من خلال عمل المسؤولين عن حوكمة الشركات لصالحهم.

وانطلاقا من كون الترقيق الداخلي هو احد العوامل اسنادا لحوكمه الشركات وانعكاسا لتطور التدقيق الداخلي على دور المدقق الداخلي

فقد تغير الدور التقليدي للمدقق الداخلي وتجاوز عملية تحديد المخاطر نظام الرقابة الداخلية ليصل إلى القيام بدور استشاري كبير لتطوير وتعديل مؤشرات تشغيل الاداء الرئيسية واصبح المدقق الداخلي مطالبات يكون لديه عدد من المهارات البقيه لتساعده في فهم الخطط واسس بناء البرامج وتؤهله للعمل على تقديم التوصيات اللازمة لخفض التكاليف مع المحافظة على نفس مستوى الجودة في الاداء . (الواردات:14:2005)

1-2:اهمية التدقيق الداخلي

اصبحت مهنة التدقيق الداخلي حاليا تحظى باهتمام عالمي كبير ودعم من قبل مجالس الادارات نظرا للفضائح المالية الكبيرة من اختلاسات وخسائر تكبدها اكبر البنوك والمؤسسات في انحاء العالم والتعريف المتعارف علية دوليا لمهنة التدقيق الداخلي هي انها مهنة مستقلة تقون بتقديم تأكيد موضوعي وانشطة استشارية من اجل اضافة قيمة وتطوير عمليات المؤسسة وتساعد المؤسسة على تحقيق اهدافها من خلال منهج نظامي لتقييم وتحسين كفاءة ادارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية وقوانين الحوكمة واظهرت الدارسات والإحصاءات ان المؤسسات العالمية تخسر نحو6%من متوسط دخلها السنوي الاحتيال وسوء الاستخدام وايضا اثبتت ان كثير من الخسائر كان من الممكن تجنبها لو أنه كانت هناك ادارات تدقيق فعالة تستطيع ابراز الضعف في نظم الرقابة الداخلية والخلل في ادارة المخاطر بفاعلة وكفاءة. وبرغم حتمية استقلاليتها عن الادارة التنفيذية لأية مؤسسة الا ان ادارة التدقيق الداخلي جزء مهم ومكمل للهيكل التنظيمي بل اصبحت من اهم الادارات في المؤسسات علما بانها ليست من الادارات المنتجة للأرباح وبصفتها تابعة لمجلس الادارة فهي الجهة الوحيدة المستقلة بالمؤسسة التي تستطيع تقديم تأكيد معقول لمجلس الادارة ان المؤسسة تسير في اتجاه الصحيح لتحقيق الأهداف والاستراتيجيات التي حددها ووضعها مجلس الادارة ومع الازمات الاقتصادية المتكررة والفساد والاختلاس وسوء استخدام الاصول فإن مجالس الادارة ولجان التدقيق اصبحت تركز على تفعيل وتقوية مهنة التدقيق الداخلي وذلك لتخفيف الكثير من المخاطر المرتبطة بإدارة اعمال المؤسسة وتتمثل مسؤولية الإدارة التنفيذية في انشاء وتطبيق نظم رقابة داخلية وادارة مخاطر فعالة وتقع مسؤولية التدقيق الداخلي على الداخلي على التأكد من ان نظم الرقابة الداخلية وادارة المخاطر فعليا وكافية وفعالة كذلك تنبيه الادارة التنفيذية لأية مخاطر حالية او مستقلة تهدد المؤسسة

(م. د. عماد محمد فرحان 2021)

حيث ازدادت اهمية التدقيق الداخلي بسبب كبر حجم المنشأة وتعدد اعمالها وحاجتها لمعلومات دورية ودقيقة لرسم السياسات واتخاذ القرار والتخطيط

وتظهر هذة الاهمية فيما يلي :

أ-خدمات وقائية : بالتأكيد على وجود الحماية الكافية للأصول

ب-خدمات تقييمية: يقيس ويقيم فعالية نظام الرقابة الداخلية واجرائها ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية.

ج-خدمات انشائية: يقترح التحسينات اللازمة على الانظمة الموضوعية داخل المشروع.

د-حماية السياسة الادارية من الانحرافات.

(كمال 2009،ص 25-26)

1-3: تطوير معايير التدقيق الداخلي

تتم انشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية واقتصادية متباينة ويتم تنفيذها داخل شركات تتباين اهدافها وحجامها وهياكلها التنظيمية ومن خلال اشخاص مختلفين وكل تلك الفروق والاختلافات قد تؤثر على ممارسة انشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة لذا فان من الضروري اخضاع معايير التدقيق الداخلي الى عملية تقويم وتطوير مستمر لتسهيل وضبط عمل المدققين الداخليين في ظل هذا المعايير وكجزء من استجابة الازمات المالية والمستجدات التي حصلت في الاقتصاد العالمي لحوكمة الشركات كعلاج لها وهو تطوير دور التدقيق الداخلي والوظائف التي تؤديها ويتم تسهيل تحقيق هذا الامر من خلال تطوير معايير التدقيق الداخلي في ضور

متطلبات حوكمة الشركات وتنفيذ لهذا الامر اصدر معه المدققين الداخليين معايير حديثة لمواكبة المستجدات الاقتصادية اذا اصدرت معايير التدقيق الحديثة في مجموعتين وكما يأتي:

1-معيار رقم(1000): الغرض من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة التدقيق الداخلي والغرض من السلطات لهم ووجوب تدوينها رسميا في لائحة التدقيق الداخلي التي يتم اعتمادها على السلطة الشركة.

٢-معيار رقم(1100): الاستقلالية بالنسبة لأنشطة التدقيق الداخلي والموضوعية في اداء الانشطة والموضوعية في ابداء الرأي النهائي للمدققين الداخليين.

٣-معيار رقم(1200): البراعة في اداء المدقق الداخلي لأنشطة التدقيق الداخلي وبذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.

٤-معيار رقم(1300): جودة التدقيق الداخلي وخضوعه لعمليات التقويم وتحسين.

معايير الاداء(performance Standards) سلسلة الالفين

وهي عبارة عن سبعة معايير صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تصف انشطة التدقيق الداخلي والمعايير التي يتم من خلالها قياس تلك الانشطة وهي :

1-معيار رقم (2000): ادارة الانشطة التدقيق الداخلي والتي تقع مسؤولية مراقبتها على مدير قسم التدقيق الداخلي في الشركة وينبغي ان تتميز هذه الادارة بالكفاءة والفاعلية لتمكين التدقيق الداخلي من خلال خلق قيمة اضافية للشركة.

2-معيار رقم(٢١٠٠): طبيعة عمل التدقيق الداخلي اذ يجب على نشاط التدقيق الداخلي ان يقوم بالتقويم وبالمساهمة في تحسين ادارة المخاطر والرقابة وحوكمة الشركات.

٣-معيار رقم (٢٢٠٠): تخطيط مهمة العمل.

٤-معيار رقم (٢٣٠٠): اداء مهمة العمل اذ ينبغي على المدققين الداخليين ان يقوموا بتمديد وتحليل وتقويم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق

اهداف المهمة التي يتولون القيام بها.

٥-معيار رقم (٢٩٠٠): توصيل النتائج اذا ينبغي على المدققين الداخليين ان يقوموا بإيصال نتائج العمل التدقيقي بالوقت والطريقة المناسبين.

٦-معيار رقم (٢٥٠٠): متابعه التقديم وهذة المهمة تقع على مدير القسم التدقيقي الداخلي الذي ينبغي ان يكون حريصا على ان يؤسس نظام العمل

ويتولى مسؤولية الحفاظ علية ومراقبتها وايصال النتائج الادارة.

٧- معيار رقم (٢٦٠٠): قبول الادارة للمخاطر بما ان تقويم وتحسين ادارة المخاطر اصبحت ضمن نشاط عمل التدقيق الداخلي بموجب معيار رقم

(٢١٢٠)ينبغي على المدير القسم التدقيق في الشركة التأكيد من المستوى الذي تتقبله الادارة من المخاطر واذا احس انه اعلى من المستوى الذي يمكن للشركة ان تتحمله علية ان يناقش الموضوع مع الادارة العليا واذا لم يتم حلة يتم رفعة الى الادارة للتواصل الى الحل المناسب.

(خليل: ٢٠٠٥:٢٤٤)

٤:١ :القيمه السوقية للشركة

تعرف القيمة السوقية بانها القيمة الاجمالية لعدد اسهم شركة ما متمثلة بمبلغ الدولار بحيث تحتسب وفقا للسعر الحالي لاسهم السوق والعدد

الاجمالي لعدد الاسهم القائمة عموما يستخدم مفهوم القيمة السوقية من اجل مقارنة حجم الشركات وتحديدها ما بين الكبيرة والمتوسطة والصغيرة

من ثم تصنيفها بين المستثمرين والمحللين كما ان للقيمة السوقية دور هام بمتابعة تحركات سوق الاسهم بشكل دوري وحتى بدون معرفة قيمة كل

سهم وبذلك تعتبر القيمة السوقية من ابرز المفاهيم التي تفيد المستثمرين بمعرفة السعر المناسب للسهم

1-5:مفهوم القيمة السوقية

يرتبط مفهوم القيمة السوقية مع حالة الاسهم حيث يشير مفهومها الى السعر الذي يحصل عنده تداول الاصول ضمن اطار مزاد منافس كما إن مفهوم القيمة السوقية يعبر بشكل فعلي للتغير مع تداول المستثمرين للأسهم وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ الحقيقة بالقيمة السوقية بسبب تأثيرها بتطورات الشركة وتغيراتها الاقتصادية الا انها تبقى عاملا مهما واكثر ايضاحا في وضع تقييم دقيق للشركة كما من القيم الواجب حسابها عند انشاء شركة او عند المشاركة بشركة وذلك يعود لكونها ستساعدك على التعرف على قيمة الشركة واين يمكنك ان تضع اموالك بل وتنبؤك بأرباح الشركة اذا كنت مستثمرا.

(جامعة احمد دراية-ادرار2015)

المطلب الثاني

2-1:ما المقصود بحوكمة الشركات

يقصد بحوكمه الشركات القواعد التي من خلالها قيادة الشركة وتوجيهها وتشمل على اليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين واصحاب المصالح وذلك يوضع اجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات واضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها يفرض حماية حقوق المساهمين واصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الاعمال ان الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة تعزز مستوى الثقة والاطمئنان لدى مساهميها على استماراتهم لان ذلك يعد مؤشرا على درايه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالمخاطر التي تحيط بالشركة وبالتالي قدرتها على ادارة هذه المخاطر والحد منها. مما يساعد المستمر على اتخاذ قرارة الاستثماري مع مراعاه المعايير الاساسية الأخرى للاستثمار ، وذلك أن ممارسة الشركات لحوكمه ممارسه فعاله تؤدي إلى جذب المستثمرين واكتساب ثقتهم لما

لهذه الشركة من ميزات اهمها توفير العدالة والشفافية لجميع اصحاب المصالح وفي الغالب يلجأ المستثمرون إلى اصحاب الخبرات لإدارة أعمال

الشركات التي يستثمرون بها نظراً إلى افتقارهم للوقت الكافي والخبرات اللازمة لإدارة تلك الشركات ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى تطبيق

الحوكمة التي تعزز ثقه الملاك بان اعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية للشركة ملتزمون بتحقيق اهداف الشركة والحفاظ على حقوقهم

وتتثمل التحديات في أن أصحاب الخبرات من المديرين ليسوا في الغالب من ملاك الشركة فمن المحتمل ان يغلب المدير مصالحه الشخصية مصالح

الملاك ومن هنا تبرز الحاجه إلى تطبيق حوكمة الشركات وذلك ببناء الادوار التي تهدف إلى تكامل وتعزيز العلاقة بين اداره الشركة وملاكها

وجميع الأطراف من اصحاب المصالح ومن لم تخفيف العدالة والشفافية.

2-2: اهمية وفواند حوكمة الشركات

تكمن اهميه حوكمة الشركات في جوانب متعددة من اهمها

١-الاقتصاد: تسهم حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاءه الاقتصاد لما لها من اهمية في المساعدة على استقرار الاسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستمارات من الخارج والداخل على حد سواء.

٢- الشركات: ان تطبيق مبادئ لحوكمة يساعد الشركات على خلق بيئة العمل سليمة تعين الشركة على تحقيق اداء افضل مع توافر الادارات الجيدة ولذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر بالإضافة الى ان الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات على الوصول إلى اسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة اقل مما يعينها على في التوسع في نشاطها ، وتقليل المخاطر وبناء الثقة مع اصحاب المصالح

٣- المستثمرون وحمله الاسم : تهدف حوكمة الشركات الى حماية الاستمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين وترمي ايضا الى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية علاوة على الحد من حالات تضارب المصالح اذ ان الالتزام الشركة بتطبيق معايير الحوكمة بفعل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة الشركة ومعرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم .

٤-اصحاب المصالح الاخرين : تسعى الحكومة الى بناء علاقة وثيقة قوية بين ادارة الشركة والعاملين بها وموردیها ودائنيها وغيرهم فالحكومة الرشيدة تعزز مستوى الثقة المتعاملين للاسهم في رفع مستوى اداء الشركة وتخفيف اهدافها الاستراتيجية

(هيئة الاسواق المالية)

وبذلك فأن لجان التدقيق تكون حلقة الوصل بين التدقيق الداخلي ومجلس الادارة والتدقيق الخارجي كل ذلك يصيب في تدعيم واسناد لحوكمة الشركات وضمان إستمرار وسلامة تطبيقة ورسم الاتي يوضح ذلك

الشكل(١)

دور لجنة التدقيق في التدقيق الداخلي

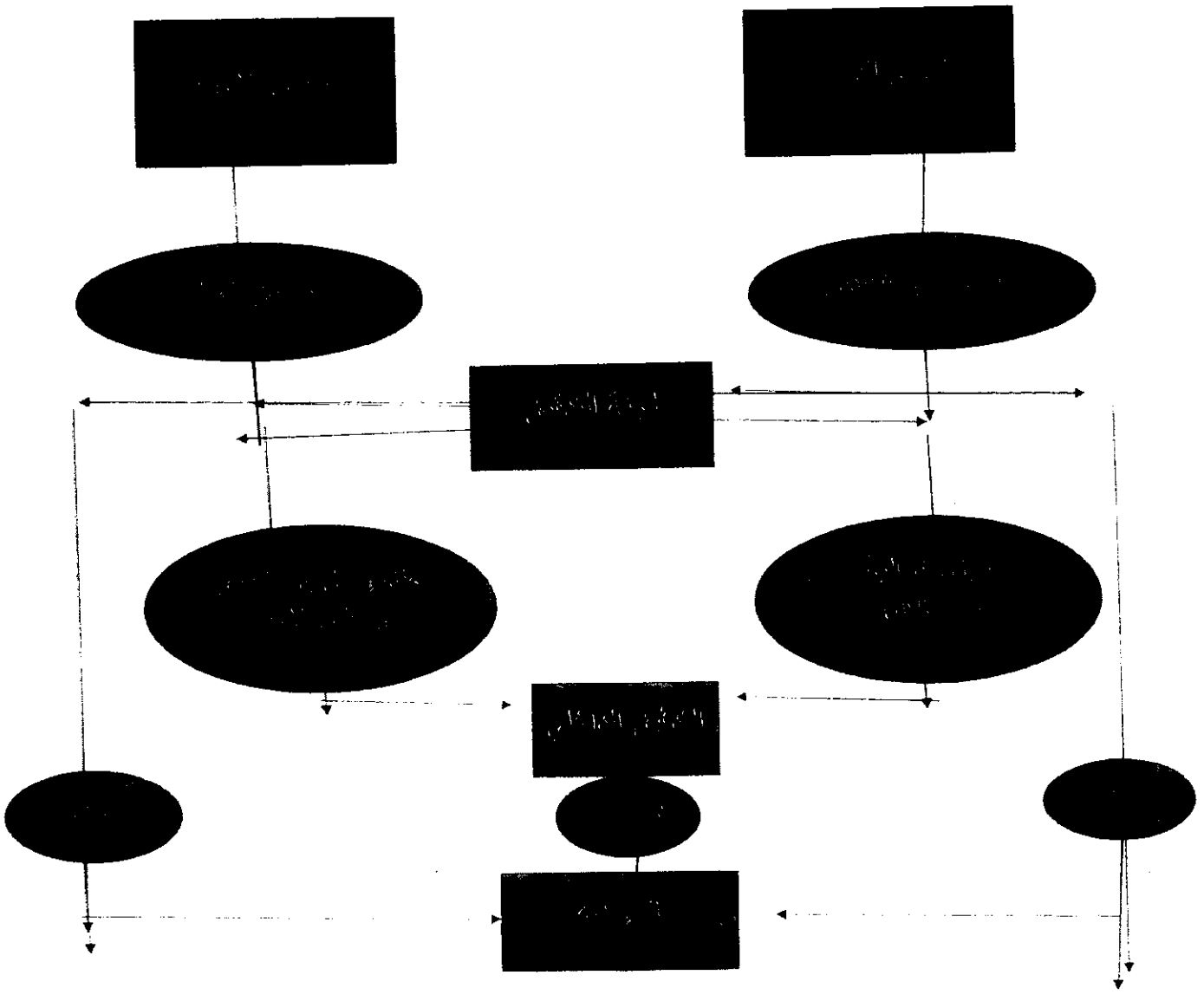

وبذلك فإن التدقيق الداخلي اصبح يصطلح بمسؤولية واسعة تجاه الشركة نفسها وتجاه حملة الاسهم واصحاب المصلحة الاخرين في الشركة بالإضافة إلى قيام التدقيق الداخلي بدور تقديم الخدمات الاستشارية للشركة ويسهم اسهاما كبيرا في توفر المعلومات التي تساعد علة اتخاذ القرارات داخل الشركة وخارجها مما يؤدي بدورة إلى الاستخدام الفعال للموارد التنظيمية النادرة للشركة واهم سمات تطور التدقيق الداخلي هي ظهور تقديم وتحسين عمليات حوكمة الشركات كأحد اهدافة اذ اصبح التدقيق الداخلي جزا مهم و ضروري في هيكل حوكمة الشركات من خلال دورة في التقويم والتحقق والمساءلة واخفاء الثقة على عمليات الإدارة والتقارير المالية فضلا عن اسهامه من خلال حوكمة الشركات في المحافظة على اموال الشركة وحسن استثمارها في سبيل زياره قيمة الشركة من خلال رفع القيمة السوقية لأسهمها في الاسواق الاوراق المالية وكل ذلك يصب في حماية حقوق حملة الاسهم وبخاصه صفارهم وهذا بحد ذاته يمثل حل اهداف حوكمة الشركات

(المصدر من اعداد الباحثين)

الجانب العملي

المبحث الثالث

اختبار الفرضيات

سوف نجري اختبار ذو الحدين (binomial test) وذلك لمعرفة توجه آراء العينة استنادا الى الإشارات السلبية والايجابية ، بعدها سنختبر الفرضيات بتحديد الفرضية الصفرية والفرضية البديلة ثم نحدد مستوى المعنوية عند كل محور لإثبات صحة الفرضية من عدمها.

اختبار الفرضية الاولى: هناك وحدة مستقلة داخل المؤسسة تحدد مسؤوليات المدقق الداخلي وتعزز احترام اخلاقيات العمل حيث تقوم بوضع الخطط بناء على المخاطر التي قد تواجه المؤسسة من اجل تحديد أولويات النشاط ، وبما يتماشى مع اهداف المؤسسة.

H0 : لا يوجد دلالة إحصائية بين إدارة التدقيق الداخلي واستقلالية المدقق الداخلي.

H1 : يوجد دلالة إحصائية بين إدارة التدقيق الداخلي واستقلالية المدقق الداخلي.

الجدول(12): اختبار المحور (2) الخاص بالاستقلالية المدقق الداخلي وإدارة التدقيق

العبارة	عدد الاشارات الموجبة	عدد الاشارات السالبة	المتوسط	الاهمية النسبية	قيمة sig	القرار الخاص بالفقرة H1.....H0	
1	30	0	4.80	%80	0.000	مرفوضة	مقبولة
	%100	%0					
2	30	0	4.57	%76.17	0.000	مرفوضة	مقبولة
	%100	%0					
3	18	12	3.43	%57.17	0.362	مقبولة	مرفوضة
	%60	%40					
4	25	5	4.37	%72.83	0.000	مرفوضة	مقبولة
	%83.33	%16.67					
5	26	4	4.33	%72.17	0.000	مرفوضة	مقبولة
	%86.67	%13.33					
6	18	12	3.70	%61.67	0.112	مقبولة	مرفوضة
	%60	%40					
7	23	7	3.97	%66.17	0.002	مرفوضة	مقبولة
	%76.67	%23.33					

ز	30	0	4.40	%73.33	0.000	مرفوضة	مقبولة
	%100	%0					
9	22	8	3.90	%65	0.016	مرفوضة	مقبولة
	%73.33	%26.67					
10	18	12	3.33	%55.5	0.362	مقبولة	مرفوضة
	%60	%40					
11	19	11	3.79	%63.17	0.136	مقبولة	مرفوضة
	%63.33	%36.67					
12	22	8	4.18	%69.67	0.004	مرفوضة	مقبولة
	%73.33	%26.67					
13	19	11	3.93	%65.5	0.136	مقبولة	مرفوضة
	%63.33	%36.67					
14	21	9	3.82	%63.67	0.013	مرفوضة	مقبولة
	%70	%30					

المصدر : كمال. نفيسة (2015) دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الازمات المالية والمصرفية

الإشارات الموجبة تشير إلى مفردات العينة التي تؤيد الفرضية .

الإشارات السلبية هي التي تشير الى الآراء المعارضة أو المحايدة .

التحليل: بالاعتماد على مستوى المعنوية a = 0.05 تلاحظ ان الفقرات 3، 6، 10، 11، 13 ليست لهم دلالة إحصائية وذلك لان sig عندهم يفوق مستوى المعنوية حيث تحصلنا علىSig3=0.362 ، Sig6=0.122 ، Sig10=0.362 ، Sig11=0.136 ، Sig13=0.136

الا أنه من خلال توجه آراء العينة نلاحظ ان المحور كله له دلالة إحصائية بشكل اجمالي ، وبالرجوع الى الجدول السابق نرى انه هناك ميول نحو الإشارات الموجبة والتي تمثل موافق بشدة وموافق وهذا ما يبين صحة الفرضية الأولى.

ومن ناحية الأهمية النسبية فان الفقرة التي تخص اكتساب المدقق الداخلي المستوى التعليمي، الخبرة والشهادات اللازمة للقيام بمهامه هي الأعلى بنسبة 80% تليها فقرة خضوعه لدورات تدريبية مستمرة لمواكبة تطورات المهنة عالميا بنسبة 76.17% وان اغلبية الإشارات الموجبة تتراوح بين 50% و 80%

النتيجة

من خلال التحليل السابق نرى ان:

- انتساب المدقق الداخلي لوحدة مستقلة تحدد صلاحياته ومجالات تدخله وصلاحياته تزيد من استقلاليته وموضوعيته وعدم تحيزه في ابداء رايه.

-اكتساب المدقق الداخلي المستوى التعليمي والخبرة المهنية والشهادات ودرايته بالمعايير الخاصة بالمهنة وكذلك خضوعه لدورات تدريبية تزيد من جودة عملية التدقيق الداخلي.

ومنه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة أي هناك دلالة إحصائية بين إدارة التدقيق الداخلي واستقلالية المدقق الداخلي وهذا ما يؤيد ويثبت صحة الفرضية الأولى.

اختبار الفرضية الثانية: يمكن الحكم على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة باعتبارها مكملة للقواعد والنصوص التي تحكم هذه الشركات في ظل القوانين واللوائح المنظمة لها، ومن خلال الية التدقيق الداخلي التي تزيد قدرة المساهمين على المساءلة وزيادة المصداقية، العدالة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي.

HO : لا يوجد دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات ومدى فعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة. H1 : يوجد دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات ومدى فعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة.

الجدول(13): اختبار المحور(3) الخاص بالحوكمة ومساهمة التدقيق الداخلي في تطبيقها.

العبارة	عدد الإشارات الموجبة	عدد الإشارات السالبة	المتوسط	الاهمية النسبية	قيمة sig	القرار الخاص بالفقرة H1.....H0	
1	29	1	4.37	%72.83	0.000	مرفوضة	مقبولة
	%96.67	%3.33					
2	27	3	4.43	%73.83	0.000	مرفوضة	مقبولة
	%90	%10					
3	23	7	4.17	%69.5	0.005	مرفوضة	مقبولة
	%76.67	%23.33					
4	24	6	4.07	%67.83	0.001	مرفوضة	مقبولة
	%80	%20					
5	20	10	3.93	%65.5	0.099	مقبولة	مرفوضة
	%66.67	%33.33					

مقبولة	مرفوضة	0.000	%72.83	4.37	2 %6.67	28 %93.33	6
مقبولة	مرفوضة	0.043	%73.83	3.87	9 %30	21 %70	7
مقبولة	مرفوضة	0.000	%69.5	4.17	2 %6.67	28 %93.33	8
مرفوضة	مقبولة	0.087	%66.67	4	11 %36.67	19 %63.33	9
مقبولة	مرفوضة	0.000	%73.33	4.40	5 %16.67	25 %83.33	10
مرفوضة	مقبولة	0.099	%62.17	3.73	10 %33.33	20 %66.67	11
مرفوضة	مقبولة	0.711	%58	3.48	14 %46.67	16 %53.33	12
مقبولة	مرفوضة	0.005	%67.83	4.07	7 %23.33	23 %76.67	13
مقبولة	مرفوضة	0.001	%65	3.90	6 %20	24 %80	14
مقبولة	مرفوضة	0.016	%63.33	3.83	8 %26.67	22 %73.33	15

المصدر : كمال، نفيسة (2015) دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الازمات المالية والمصرفية

التحليل: بالاعتماد على مستوى المعنوية 0.05 = a نلاحظ أن الفقرات 5، 9، 11، 12 ليست لديهم دلالة إحصائية وذلك لان sig يفوق مستوى المعنوية، وبالرجوع الى الجدول أعلاه نرى أن

اراء عينة مجتمع الدراسة تميل كلها للإشارات الموجبة التي تمثل موافق بشدة وموافق وهذا ما يدعم صحة الفرضية.

فيما يخص الأهمية النسبية فان الفقرة التي تخص اصدار الأحكام وقرارات الهيئات الإشرافية والرقابية تكون في الوقت المناسب وتتميز بالشفافية والفقرة الخاصة بوجود نظام رسمي شفاف يرشح وينتخب

أعضاء مجلس الإدارة وفقا للمهارة والكفاءة هما الأعلى نسبة ب 73.83% واغلبية الإشارات تتراوح بين 50% و 70%.

النتيجة

من خلال تحليل نتائج الspss توصلنا الى ما يلي:

- احترام القوانين وإجراءات العمل داخل المؤسسة وتوزيع المسؤوليات وفق السياسات المتبعة بعدالة وشفافية يؤكد مدى تطبيق حوكمة الشركات.

- يعتبر التدقيق الداخلي الية لتطبيق الحوكمة من خلال قدرته على تمييز مؤشرات الغش والتلاعبات في السجلات المحاسبية، تصحيحها والاعلان عنها وبذلك حماية المؤسسة والمساهمين من الإفلاس.

ومنه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة لها أي هناك دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وفعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

اختبار الفرضية الثالثة: يقوم التدقيق الداخلي بتقييم واختبار كفاءة نظام الرقابة الداخلية مما يزيد من فعاليته في التنبؤ والكشف عن المخاطر التي يمكن ان تواجه المؤسسة والتأكيد على الالتزام بالإجراءات الرقابية وتقييمها بالإضافة الى المشاركة الفعالة في مجلس الإدارة واستقلالية الوحدة يمنع هيمنة الإدارة على هيكل الرقابة الداخلية.

HO : لا يوجد دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي، مجلس الإدارة، إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية.

H1 : يوجد دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي، مجلس الإدارة، إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية.

الجدول (14) : اختبار المحور (4) الخاص بعلاقة التدقيق الداخلي بمختلف ادارات المؤسسة

العبارة	عدد الاشارات الموجبة	عدد الاشارات السالبة	المتوسط	الاهمية النسبية	قيمة sig	القرار الخاص بالفقرة H1.....H0	
1	25	5	3.90	%65	0.000	مرفوضة	مقبولة
	%83.33	%16.67					
2	27	3	4.50	%75	0.000	مرفوضة	مقبولة
	%90	%10					
3	24	6	4.03	%67.17	0.001	مرفوضة	مقبولة

					%20	%80	
مقبولة	مرفوضة	0.043	%61.17	3.67	9	21	4
					%30	%70	
مقبولة	مرفوضة	0.001	%66.17	3.97	6	24	5
					%20	%80	
مقبولة	مرفوضة	0.043	%64.5	3.87	9	21	6
					%30	%70	
مرفوضة	مقبولة	0.099	%59.5	3.57	10	20	7
					%33.33	%66.67	
مقبولة	مرفوضة	0.000	%66.67	4	3	27	8
					%10	%90	
مقبولة	مرفوضة	0.000	%68.33	4.10	1	29	9
					%3.33	%96.67	
مقبولة	مرفوضة	0.000	%67.83	4.07	4	26	10
					%13.33	%86.67	
مرفوضة	مقبولة	0.136	%62	3.72	11	19	11
					%36.67	%63.33	
مقبولة	مرفوضة	0.016	%65	3.90	8	22	12
					%26.67	%73.33	
مرفوضة	مقبولة	0.099	%66.67	4	10	20	13
					%33.33	%66.67	
مقبولة	مرفوضة	0.005	%66.17	3.97	7	23	14
					%23.33	%76.67	

المصدر : كمال، نفيسة (2015) دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الازمات المالية والمصرفية

التحليل: بالاعتماد على مستوى المعنوية 0.05= a نلاحظ ان الفقرة 7، 11، 13 ليست لها دلالة إحصائية وذلك لأن sig يتعدى مستوى المعنوية ترى أيضا أن آراء العينة تتجه نحو الإشارات الموجبة التي تمثل موافق بشدة وموافق هذا ما يدل على صحة الفرضية .

فيما يخص الأهمية النسبية نلاحظ ان الفقرة الخاصة بضمان سلامة ونزاهة التقارير المالية المقدمة للمجلس هي الأكبر نسبة والتي قدرت ب 75%، اما باقي الإشارات فقد تراوحت بين 60% و 70%

النتيجة

من خلال التحليل السابق نرى ان:

-تعتبر لجنة التدقيق همزة وصل بين إدارة التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة من خلال اشرافها على عملية اعداد التقارير المالية واستلام نتائج التدقيق وتقديم المشورة والتوصيات الى مجلس الإدارة مما يضمن الشفافية في الإفصاح.

-يقوم التدقيق الداخلي بتقويم نظام الرقابة الداخلية وذلك لزيادة جودة النظم التي تدرس وتحدد المخاطر والتأكد من الوسائل المستخدمة في ذلك مما يضمن حماية أصول المؤسسة ومنه حماية حقوق المساهمين.

النتائج السابقة تشير الى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها أي انه هناك دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي، مجلس الإدارة، إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية من خلال دوره الفعال في عمليات الفحص والكشف عن الأخطاء وتصحيحها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

المبحث الرابع

الاستنتاجات و التوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1. يمثل حوكمة الشركات ألتقاء الممارسات و الاجراءات السليمة ، و تعمل هذه الاجراءات و الممارسات بموجب معايير و قواعد تحكمها بصورة ملزمة و تهدف من خلال عملها الى ضمان عدم حصول التعارض بين الاهداف الاستراتيجية للشركةو أسلوب عمل الادارة في تحقيق تلك الاهداف و يكون ذلك من خلال تحفيز الادارة بشكل ايجابي للعمل بموجب الاخلاقيات المقبولة في بيئة الاعمال و تقويم و رقابة أداء هذه الادارة .
2. يقوم التدقيق الداخلي بأضافة قيمة للشركة من خلال الوظائف التي أصبح يضطلع بأدائها في أطار حوكمة الشركات و التي تشمل توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها، و تقويم نظام الرقابة الداخلية و تقويم أدارة المخاطر و تقويم ألتزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات .
3. لضمان صحة تطبيق سليم لحوكمة الشركات هناك لجان تعتبر داعمة لسلامة هذا التطبيق منها لجنة التدقيق التي تقوم بتوفير الاستقلالية الكاملة لكل من المدقق الداخلي و المدقق الخارجي و خلق حوار مفتوح بينهما مما يؤدي الى تدعيم التدقيق بنوعيه و التأكد من دقة و موضوعية التقارير المالية ، و لجنة التعويضات و المكافآت المسؤولة عن تحديد التعويضات و المكافآت وفق أسس علمية حديثة .
4. تصل أهمية التدقيق الداخلي في معظم الشركات الى أن يرتقي بقسم مستقل بالهيكل التنظيمي للشركة، ويكون أرتباطه بمجلس الادارة غالباً الذي يقوم بدوره باختيار العاملين في التدقيق الداخلي ، و يقوم المدققين الداخليين نفسهم بوضع استراتيجية عمل التدقيق الداخلي التي تخضع فيما بعد الى تقويم جهات خارجية مثل ديوان الرقابة المالية و غيرها .
5. يأخذ التدقيق الداخلي على عاتقه مهام كثيرة و مؤثرة في الشركة فيتولى مهمة التأكد من موثوقية التقارير ومدى ألالتزام بالقوانين و التعليمات و مدى كفاية و فاعلية الانشطة و أخضاع تلك الانشطة للتدقيق الشامل ، و يظهر القصور في عدم السماح للتدقيق الداخلي بتقديم الاستشارات الى أدارة الشركة عن الملاحظات و التحفظات التي قام بتحديدها .
6. عدم السماح للتدقيق الداخلي من التأكد من أخذ صغار حملة الاسهم لدورهم في الشركة من خلال ممارسة حقوقهم التصويتية و أطلاعهم على الكشوفات المالية للشركة حال صدورها و كذلك أبداء أرائهم في تعيين أعضاء مجلس الادارة ، و كذلك عدم السماح للمدققين الداخليين بتدقيق استراتيجية الشركة و معرفة مدى توجهها نحو تعظيم قيمة حملة الاسهم .

7. هناك قصور في دور التدقيق الداخلي إذ لا يتم أشراكه في أعداد هيكل تعويضات مجلس الادارة و المدير المفوض و كذلك يتم منحه دور محدود في أعداد هيكل تعويضات الادارة التنفيذية .
8. عدم وجود أي عمليات تسهيل لشراء العاملين في الشركات لأسهم من الشركات التي يعملون فيها ، و كذلك لا يوجد لدى المدققين الداخليين أطلاع على المفاهيم الحديثة و منها مفهوم حوكمة الشركات.
9. القصور في اطلاع المدققين الداخليين على المعايير الدولية سواء التي تخص التدقيق أو المحاسبة و أكتفاؤهم بالمعايير المحلية على أضيق نطاق و القوانين و التعليمات الصادرة من الجهات القطاعية و ذلك نتيجة ألزامهم للعمل بموجبها .

ثانياً : التوصيات

1. أصدار مبادئ بخاصة بحوكمة الشركات من دون الاستغناء عن المبادئ الدولية التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و المبادئ التي أصدرتها بقية الدول و المؤسسات المختصة و ذلك بهدف خلق مبادئ ملائمة لبيئة الاعمال العراقية بالاعتماد على التجارب العربية و الدولية .
2. ألزام العمل بالقواعد الاساسية لحوكمة الشركات في الشركات العراقية و التي تتلخص بالشفافية و المساءلة و المسؤولية و الاستقلالية و العدالة ، و كذلك ألزامها بالإفصاح عن مدى العمل بها في التقارير السنوية .
3. الاهتمام باللجان المنبثقة من الاعضاء غير التنفيذيين في مجلس الادارة و ضمان عملها بالشكل المطلوب لتدعيم عمل حوكمة الشركات و هي كالآتي :

- لجنة التدقيق التي تعمل على ضمان سلامة عمل التدقيق الداخلي و أختيار المدقق الخارجي و الربط بين التدقيق الداخلي و الخارجي و ضمان أستقلالية كلا الطرفين ، و زيادة التأكد من دقة و موضوعية التقارير المالية .
- لجنة التعويضات و المكافآت التي تعمل على تحديد تعويضات أعضاء مجلس الادارة و المدير المفوض و بقية التنفيذيين وفق أساليب علمية و دراسات مسبقة لتأثيرات و نتائج تلك التعويضات .
- لجنة حوكمة الشركات التي تعمل على تقويم مدى تطبيق الشركات لحوكمة الشركات مدى ألتزام الشركات للعمل بموجب مبادئه و معاييره و قواعده الاساسية .

4. أخضاع المدققين الداخليين و أساليب عملهم الى عملية تقويم مستمرة لتحديد نقاط القوة و الضعف في عملهم ، و العمل على تطوير خبراتهم و مهاراتهم و مساعدتهم في الاطلاع على أساليب التدقيق الحديثة المتبعة في الدول المتقدمة

5. أدخال وظائف جديدة ضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي منها ما يلي :

- التأكد من ممارسة صغار حملة الاسهم لحقوقهم التصويتية و أطلاعهم على التقارير المالية حال صدورها و أبداء أرائهم في تعيين أعضاء مجلس الادارة .
- تقديم الاستشارة و المشورة الى الادارة العليا .
- أعداد هيكل الحوافز و التعويضات سواء لمجلس الادارة و المدير المفوض و بقية التنفيذيين .
- التأكد من تحقق المستوى الكافي من الافصاح في التقارير السنوية من خلال أحتوائها على جميع المعلومات التي يحتاجها متخذو القرارات على اختلافهم ، و كذلك ضمان العدالة في الافصاح الى جميع الاطراف من حملة الاسهم و الاخرين من أصحاب المصلحة و أي جهات أخرى .

6. استحداث تسهيلات لتشجيع العاملين في الشركات المساهمة لشراء أسهم من الشركة التي يعملون فيها و ذلك لتحويلهم من مجرد عاملين في هذه الشركات الى مالكين لجزءاً من رأس مالها ، و ذلك يولد لديهم حوافز إيجابية للعمل على تحقيق مصالح الشركة .

7. أهمية تقيد الشركات المساهمة بلائحة حوكمة الشركات لما في ذلك من مصلحة الشركات المساهمة و حملة أسهمها وكافة الأطراف الأخرى المستفيدة من القوائم المالية ، و وجوب احتواء تلك اللائحة على تكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه، وأسماء الشركات التي يكون عضو مجلس الإدارة عضواً في مجالس إداراتها، وكذلك وصف مختصر لاختصاصات لجان مجلس الإدارة الرئيسة مثل لجنة التدقيق ولجنة التعويضات والمكافآت، مع ذكر أسماء أعضاء اللجان ورؤسائها وعدد اجتماعاتها، وكذلك تفصيل عن المكافآت والتعويضات المدفوعة لكل من أعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار التنفيذيين بالإضافة إلى المدير المفوض والمدير المالي.

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

1. سليمان ، محمد مصطفى ، " حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الاداري " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 .
2. الواردات ، خلف عبد الله ، " التدقيق الداخلي في أطار حوكمة الشركات " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمة المؤسسي ، القاهرة – مصر ، سيبتمبر 2005 .
3. خليل ، عطا الله وارد ، " الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الاردنية في ظل الحاكمية المؤسسية " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمةالمؤسسي ، القاهرة – مصر ، سيبتمبر 2005 .
4. كمال، نفيسة (2015) دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الازمات المالية

٥..حماد ، طارق عبد العال ،" التحليل الفني و الاساسي للأوراق المالية " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 .

٦.سلطان ، عطية صلاح ، " دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لاغراض أستمرار المنشأة " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمةالمؤسسي ، القاهرة – مصر ، سيبتمبر 20

7.الواردات، خلف عبدالله، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي الورق للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2006

8.الشاصي عبد المجيد محمد، رولا، دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، 2015

9.صفاء احمد العاني ومحمد عبد الله العزاوي، التدقيق الداخلي في ظل اطار حوكمة الشركات ودورة في زيادة قيمة الشركة الملتقى الدولي حول ادارة منظمات الاعمال، التحديات العالمية المعاصرة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الاردن يومي 28-29افريل 2009

10.احمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2010

الملاحق

الملحق الاول: التحليل الاحصائي

بيانات المتغير الاول = المستقل

رقم المتغير	0					
نوع المتغير	رئيسي					
اسم المتغير						
رقم السؤال	اتفق بشدة	اتفق	محايد	معارض	معارض بشدة	مجموع التكرارات
x1	19	6	0	0	0	25
x2	1	12	12	0	0	25
x3	5	20	0	0	0	25
x4	5	8	9	3	0	25
x5	5	15	3	2	0	25
x6	3	22	0	0	0	25
x7	5	20	0	0	0	25
x8	3	2	20	0	0	25
x9	2	2	11	10	0	25
x10	8	8	9	0	0	25
x11	20	5	0	0	0	25
x12	16	9	0	0	0	25
x13	2	5	0	18	0	25
x14	17	7	1	0	0	25
x15	0	18	4	3	0	25
x16	21	4	0	0	0	25
x17	22	3	0	0	0	25
x18	11	11	3	0	0	25
x19	5	16	0	4	0	25
x20	4	6	15	0	0	25

برمجة وتصميم احمد الربيعي

نتائج المقاييس الاحصائية (النزعة المركزية ، التشتت) لاجابات افراد عينة البحث / المتغير الاول = المستقل

رقم المتغير	0											الترتيب
نوع المتغير	رئيسي											معامل الاختلاف
اسم المتغير												الانحراف المعياري
رقم السؤال	اتفق بشدة	اتفق	محايد	معارض	معارض بشدة	مجموع التكرارات	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	التباين			
x1	19	6	0	0	0	25	4.76	%95.20	0.19	0.44	9.16	4
x2	1	12	12	0	0	25	3.56	%71.20	0.34	0.58	16.38	16
x3	5	20	0	0	0	25	4.20	%84	0.17	0.41	٩,٧٢	8
x4	5	8	9	3	0	25	3.60	%72	0.92	0.96	26.60	14
x5	5	15	3	2	0	25	3.92	%78.40	0.66	0.81	20.72	12
x6	3	22	0	0	0	25	4.12	%82.40	0.11	0.33	8.05	10
x7	5	20	0	0	0	25	4.20	%84	0.17	0.41	9.72	8
x8	3	2	20	0	0	25	3.32	%66.40	0.48	0.69	20.80	18
x9	2	2	11	10	0	25	2.84	%56.80	0.81	0.90	31.62	19
x10	8	8	9	0	0	25	3.96	%79.20	0.71	0.84	21.23	11
x11	20	5	0	0	0	25	4.80	%96	0.17	0.41	8.51	3
x12	16	9	0	0	0	25	4.74	%92.80	0.24	0.49	10.56	5
x13	2	5	0	18	0	25	2.64	%52.80	1.16	1.08	40.74	20
x14	17	7	1	0	0	25	4.64	%92.80	0.32	0.57	12.52	5
x15	0	18	4	3	0	25	3.60	%72	0.50	0.71	19.64	15
x16	21	4	0	0	0	25	4.84	%96.80	0.14	0.37	7.73	2
x17	22	3	0	0	0	25	4.88	%97.60	0.11	0.33	6.80	1
x18	11	11	3	0	0	25	4.32	%86.40	0.48	0.69	15.98	7
x19	5	16	0	4	0	25	3.88	%77.60	0.86	0.93	23.90	13
x20	4	6	15	0	0	25	3.56	%71.20	0.59	0.77	21.58	17

برمجة وتصميم احمد الربيعي

الملحق الثاني : استمارة الاستبيان

المحور الاول : معلومات عامة

١-اسم الدائرة او المديرية

٢-عنوانك الوظيفي الحالي

٣-الجنس ذكر ☐ انثى ☐

٤-التحصيل الدراسي دكتوراه ☐ ماجستير. ☐ دبلوم عالي ☐

بكالوريوس ☐ دبلوم فني ☐ اعدادية فما دون ☐

٥-الاختصاص محاسبة ☐ علوم ادارية غير محاسبة ☐ اختصاصات اخرى ☐

٦-تاريخ اول تعين

٧-العمر

٨-عدد سنوات الخدمة الكلية

٩-عدد سنوات الخدمة في التدقيق الداخلي

١٠-هل عملت في وظائف اخرى قبل العمل في جهاز التدقيق الاعتراضي نعم ☐ كلا ☐

١١-ماهي الوظائف التي شغلها قبل العمل في التدقيق الداخلي

١٢-هل يمكنك ان تعطي توضيحا لتعريف كل من: الرقابة الخارجية. الرقابة الداخلية. الرقابة المالية. التدقيق الخارجي. التدقيق الداخلي.

المحاسبة التدقيق

المحور الثاني : مدى تطور التدقيق الداخلي لتدعيم تطبيق الحوكمةالمؤسسي .

الأسئلة	اتفق تماماً	اتفق	إلي حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1 – يتأكد التدقيق الداخلي في ممارسة صغار حملة الأسهم لحقوقهم التصويتية .					
2 – يطلع صغار حملة الأسهم على الكشوفات المالية للوحدة الاقتصادية حال صدورها .					
3 – يبدي صغار حملة الأسهم آرائهم في تعيين أعضاء مجلس الإدارة .					
4 – يسمح للمدققين الداخليين بتدقيق استراتيجية مجلس الإدارة ومدى توجهها نحو تعظيم قيمة حملة الأسهم من خلال حماية مصالحهم .					
5 – يتم إلزام القائمين بالتدقيق الداخلي على العمل بموجب معايير التدقيق الدولية والمحلية .					
6 – يمتلك العاملين بالتدقيق الداخلي معرفة ودراية كافية عن:- أ – معايير التدقيق الدولية . ب – معايير المحاسبة الدولية .					

جـ – المعايير المحلية للفقرتين أ وب (الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة العراقي) . ء – القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات القطاعية .					
7 – يقوم التدقيق الداخلي بدور فعال في إدارة المخاطر من خلال تحديد وتقويم المجالات الهامة التي تكون عرضة للمخاطر داخل الشركة المساهمة سواء كانت هذه المخاطر ائتمانية او ناتجة عن العمليات المصرفية الأخرى وغيرها من المخاطر .					
8 – يعمل التدقيق الداخلي على إخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية والعمل على تحديد المشاكل الموجودة فيها ومتابعة تصحيحها .					

الأسئلة	اتفق تماماً	اتفق	إلي حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماماً
9 – يعمل التدقيق الداخلي على تطوير نظم الرقابة الداخلية بما يواكب التطور الحاصل في عمليات وانشطة الوحدة الاقتصادية او القطاع المصرفي .					
10 – يضمن التدقيق الداخلي المستوى الكافي من الإفصاح عن طريق تدقيق التقارير المالية السنوية او المرحلية والتأكد من احتوائها على : - أ – تقرير مجلس الإدارة . ب – تقرير مراقب الحسابات . جـ – الميزانية السنوية والحسابات الختامية الأخرى .، ء – خطط توزيع الأرباح الحالية وشبه الأرباح المحتجزة. هـ – سياسة الشركة المساهمة وأهدافها المستقبلية . و – أسماء أعضاء مجلس الإدارة ومكافأتهم وعدد أسهمهم ز – أسماء كبار المساهمين وعدد أسهمهم . ح – المدير المفوض وأسلوب تحديد تعويضاته ومجموع ما تقاضاه سنوياً .					
11 – يضمن التدقيق الداخلي العدالة في الإفصاح من خلال التدقيق عن وصول المعلومات أعلاه الواردة في التقارير المالية او أي معلومات إضافية يسمح الإفصاح عنها حسب الحاجة الجهة المستلمة لهذه المعلومات					

واهم هذه الجهات هي:- أ – حملة الأسهم . ب – أصحاب المصلحة الآخرين (المقرضين ، المجهزين ، المودعين) . 12 – يتم إشراك التدقيق الداخلي في إعداد هيكل التعويضات والحوافز :- أ – مجلس الإدارة . ب – المدير المفوض . جـ – الإدارة التنفيذية .						